

Distr.: General
15 June 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة الثامنة
جنيف، ٢١-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن دورته الثامنة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي ٢١ و٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة	
٢	موجز من إعداد الرئيس	أولاً -
٢	البيانات الافتتاحية	ألف -
٢	التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية	باء -
٢	استعراض جهود الأونكتاد في سبيل تعزيز إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على تلك السلع وتحسين الأمن الغذائي والقدرة التنافسية للصادرات في ضوء أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥	جيم -
٧	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٣	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٣	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٤	نتائج الاجتماع	جيم -
١٤	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٥	الحضور	المرفق

GE.16-09897(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 6 0 9 8 9 7 *

مقدمة

عُقدت في قصر الأمم بجنيف في سويسرا، يومي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الدورة الثامنة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، التي صدر بها تكليف في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، والدورة التنفيذية السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

أولاً - موجز من إعداد الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١ - أكد نائب الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، أن من غير المرجح أن تشهد أسعار السلع الأساسية المتدنية انتعاشاً في الأجل القصير، وينبغي من ثم للبلدان النامية المعتمدة على تلك السلع أن تتكيف مع اختلالات الاقتصاد الكلي الكبيرة. وفي هذا السياق، حث هذه الدول على أن تعتبر الحالة الراهنة لأسواق السلع الأساسية فرصة لتسريع التحول الهيكلي لتقليل اعتمادها الشديد على السلع الأولية. وأقر بأن هذا الأمر لن يكون سهلاً، ولكنه شجع الدول وشركاءها على التوصل إلى توافق سياسي في الآراء استناداً إلى ضرورة تنفيذ الإصلاحات اللازمة من أجل تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي.

٢ - ورحب الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية بقيام الاجتماع في الوقت المناسب ببحث آثار انخفاض أسعار السلع الأساسية على البلدان النامية المعتمدة عليها. وساق مثال تشاد، حيث أسهم تراجع أسعار النفط في إضعاف معدلات التبادل التجاري في البلد وتباطؤ نموه الاقتصادي.

باء - **التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية**
(البند ٣ من جدول الأعمال)

لمحة عامة

٣ - استندت المناقشة إلى وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات المتاحة على مستوى السياسات لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية" (TD/B/C.I/MEM.2/33). وتمحورت المناقشة أيضاً حول عروض قدمها الخبراء المحاورون، أعطت لمحة عامة عن الاتجاهات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية العالمية.

٤- وبوجه عام، واصلت أسعار السلع الأساسية تراجعها في عام ٢٠١٥. واستمرت اختلالات العرض في معظم فئات السلع الأساسية. واستمر الإنتاج المفرط رغم ضعف نمو الطلب الناتج عن فتور النمو الاقتصادي العالمي. وأسهم فائض العرض في استمرار تراكم المخزونات في معظم أسواق السلع الأساسية في عام ٢٠١٥، واشتد الهبوط المطرد في الأسعار بموازاة ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة الأمريكية. واتفق المحاورون على أن من المرجح أن يتواصل هذان العاملان - وهما اختلالات العرض وارتفاع قيمة الدولار - في الأجل القريب.

٥- وأبرز محاور مخاطر الاقتصاد الكلي التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بسبب حالة السوق الراهنة. وسلط الضوء، بوجه خاص، على ارتفاع ديونها السيادية واحتمال استمرار ذلك في الأجل المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدابير التشفير التي اعتمدها البلدان المتقدمة في السنوات القليلة الماضية من شأنها أن تسهم في الإبقاء على تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في الأجل المتوسط. ولذلك فإن الحالة الاقتصادية الراهنة تتطلب اتخاذ تدابير جريئة واستثنائية.

السلع الأساسية الزراعية

٦- تناولت عروض المحاورين الأسعار السائدة في أسواق الأغذية الزراعية، التي ما انفكت تتراجع منذ عام ٢٠١١، ولكنها لا تزال مرتفعة مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٩. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها العرض المفرط نتيجة لتزايد قدرات الإنتاج بعد طفرة دامت عقداً من الزمن، وارتفاع مستويات المخزونات، وانعكاس انخفاض أسعار النفط على أسواق الأغذية، وارتفاع قيمة الدولار. وذكر محاور أن أسواق الأغذية الزراعية قد تظل هادئة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ نظراً إلى ارتفاع مستويات المخزون. فعلى سبيل المثال، تذهب التقديرات إلى أن نسبة مخزون الحبوب إلى الاستعمال على الصعيد العالمي بلغت ٢٤,٩ مليون طن و ٢٣,٢ مليون طن في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، على التوالي، مما يتجاوز نسبة ٢١,٦ مليون طن المسجلة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٧- ومع ذلك، تظل البلدان الفقيرة عرضة لصدمات الإنتاج الناجمة عن أنماط الطقس غير الموازية وتشويه السياسات التجارية، الأمر الذي يؤثر سلباً على أمنها الغذائي. وسيطلب تحقيق الأمن الغذائي فيها على المدى الطويل سياسات تشجع التحسين المتواصل في الإنتاجية الزراعية والتسويق، فضلاً عن التحول الهيكلي. ويُلحق انخفاض أسعار السلع الأساسية في أسواق الأغذية ضرراً شديداً بصغار المزارعين الذين يشكلون العمود الفقري لإنتاج الأغذية الزراعية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، لاحظ محاور أن التدخلات الحكومية، التي تشمل الإعانات المتعلقة بالأسمدة وضممان حد أدنى للأسعار وخدمات الإرشاد، تكتسي أهمية حاسمة في دعم صغار المزارعين.

٨- وفيما يتعلق بأسواق الكاكاو، أشار محاور إلى أن الأسعار ظلت مرتفعة نسبياً في عام ٢٠١٥ مقارنة بالأسعار السائدة في أسواق أغذية زراعية أخرى، بسبب الطلب المستمر من البلدان المستهلكة والقلق إزاء العرض في البلدان المنتجة الرئيسية. غير أن صغار مزارعي الكاكاو، الذين ينتجون نسبة ٩٥ في المائة من حبوب الكاكاو في العالم، لم يستفيدوا من هذه الأسعار المرتفعة. وتمثل حصة مزارعي الكاكاو قادراً بسيطاً من القيمة المولدة على طول سلسلة القيمة العالمية. وبغية الحفاظ على اقتصاد الكاكاو وتحسين سبل عيش المزارعين، أوصى المحاور البلدان المنتجة باستيعاب جزء من سلسلة القيمة العالمية بإضافة قيمة إلى الكاكاو الخام محلياً. وفي معرض توضيح دور الحكومات والقطاع الخاص في المساعدة على تحقيق هذه الأهداف، عرض المحاور تجربة قطاع الشاي في سري لانكا.

٩- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أقر عدد من المندوبين بأن التنوع الاقتصادي يظل الحل الرئيسي الطويل الأجل لمشكلة تأثر البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بتقلبات أسواق السلع الأساسية العالمية. وشدد محاور على الحاجة إلى تحسين إدارة إيرادات السلع الأساسية أثناء ازدهار من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي أثناء الكساد. وفي هذا الصدد، تضرع السياسات التجارية بدور بالغ الأهمية. وحث محاور آخر البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على اتباع نهج شمولي عند وضع السياسات التجارية، بمراعاة دورها في الاقتصاد الوطني، بدلاً من تنفيذ سياسات تتعلق بقطاع معين من السلع الأساسية. وأقر أيضاً بأن العلاقة بين أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية الدولية مصدر آخر للصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ودعا أحد المندوبين الأونكتاد إلى التعمق في تحليله من أجل ربط ما لأسعار السلع الأساسية من آثار محددة ببلدان بعينها. وأشارت الأمانة إلى أن الحالة الراهنة لأسواق السلع الأساسية هي نتيجة لتضافر عدة عوامل، منها تباطؤ الطلب في بعض البلدان المستوردة الكبيرة.

المعادن والخامات والفلزات

١٠- ركزت المناقشة بشأن المعادن والخامات والفلزات على السياق العام لانخفاض الأسعار في هذه الفئات من السلع الأساسية منذ عام ٢٠١١. فعلى سبيل المثال، انخفض سعر النحاس بنسبة ٢٠ في المائة، وتراجع سعر النيكل بنسبة ٤١ في المائة. ويعزى انحدار الأسعار إلى عوامل مثل انخفاض الطلب من البلدان الصاعدة، والفائض في العرض بسبب المخزونات الكبيرة، وانتهاء المضاربة الشرسة، وارتفاع قيمة الدولار. ولاحظ محاور أن حرب الأسعار بين شركات التعدين الرائدة ربما ساهمت في هبوط أسعار الفلزات.

١١- وأوصى عدة محاورين بإجراء تحليل لا يقتصر على النظر في الأسعار، بل يتناول أيضاً كيفية تأثير انخفاضها في الاستثمار وإسهامه في تراكم ديون شركات التعدين. وتطرق محاور إلى تأثير انخفاض الأسعار في مديونية شركات التعدين، فأشار إلى أن الشركات ملزمة، حتى في سياق انخفاض الأسعار، بأن تنتج من أجل سداد نفقاتها المتعلقة بالفائدة، الأمر الذي يزيد

الأسعار انخفاضاً. وتواجه شركات التعدين الكبيرة المثقلة بالديون تحدياً من شركات التعدين الحرفية، ولا سيما في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، ما فتئ التعدين الحرفي في السودان يزيد من أهمية البلد باعتباره مُصدراً للذهب، لينضم بذلك إلى بلدان كانت رائدة في إنتاج الذهب في الماضي مثل غانا وجنوب أفريقيا. غير أن هذا التطور اقترن بمخاطر جديدة، تشمل الأضرار البيئية والأخطار المتعلقة بالصحة والسلامة الناجمة عن الحفر المكشوفة وسوء الصرف الصحي، وهجرة اليد العاملة من القطاع الزراعي، والمسائل التنظيمية.

١٢- واقترح المندوبون عدداً من الخيارات السياسية لمعالجة المسائل المذكورة أعلاه. ففي الأجل الطويل، ينبغي النظر في تحويل المنتجات الخام؛ أما في الأجلين القصير أو المتوسط، فإن استخدام أدوات التحوط يمكن أن يساعد على الحد من المخاطر المتصلة بالأسعار. وفي هذا الصدد، يمكن أن تتيح بورصة لندن للمعادن حلاً لتقلب الأسعار في السلع الأساسية مثل النحاس والألمنيوم. إلا أن التحوط يتطلب معارف ومؤسسات يفتقر إليها عدد من البلدان النامية في الوقت الحاضر.

١٣- وشدد عدة مندوبين على أدوار المؤسسات على مختلف المستويات. أولاً، على المستويين المحلي والوطني، يمكن أن تعزز المؤسسات الجيدة الاستثمار وتساعد في الحد من التدهور البيئي. وثانياً، على المستويين الوطني والإقليمي، يمكن أن تحقق مؤسسات من قبيل المصارف المركزية الاستقرار في العرض النقدي من خلال التعقيم، فتحد بذلك من التضخم. وثالثاً، على المستوى الدولي، يمكن أن تيسر المؤسسات التعاون الدولي في أسواق السلع الأساسية. وبالنظر إلى التقلب المستمر في أسعار السلع الأساسية، يُتوقع أن يزيد دور الوسطاء، ومن ثم لا بد من اتخاذ تدابير دولية جريئة لتنظيم أنشطتهم. وثمة حاجة أيضاً إلى التعاون الدولي لمعالجة مشكلة تعقد أسعار السلع الأساسية، باعتبار أن بعض السلع الأساسية أصبحت أصولاً مالية.

١٤- وأشارت الأمانة إلى تقريرين تحليليين جديدين يُعدّهما الأونكتاد ويتناولان المعادن. فتقرير سوق ركاز الحديد لعام ٢٠١٥ (Iron Ore Market 2015) يتضمن إحصاءات عن آخر المستجدات في مجال إنتاج الحديد واستخدامه، ويشكل أساساً لمناقشة تقلبات الأسعار في أسواق الفلزات. وسيصدر في أيار/مايو ٢٠١٦ تقرير عن الذهب، في إطار سلسلة لمحة سريعة عن السلع الأساسية.

الطاقة

١٥- تناول أحد المندوبين دور أفريقيا في سياق الطاقة العالمي، وأبرز أوجه تأثر البلدان الأفريقية بانخفاض أسعار السلع الأساسية في مجال الطاقة. وفي عام ٢٠١٥، بلغ نمو استهلاك الطاقة في أفريقيا ٢,٨ في المائة، بينما انخفض الإنتاج بنسبة ٢,٣ في المائة؛ وإذا استمرت هذه التطورات، يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى فجوة بين العرض والطلب. وشهدت السنوات القليلة الماضية تطورات شتى تفسر هذا الوضع السائد في السوق، بما في ذلك ديناميات العرض

والطلب التي سببت انخفاضاً حاداً في أسعار الطاقة، والتطورات التكنولوجية الجديدة مثل ثورة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وتزايد أهمية الطاقة المتجددة، وضرورة خفض انبعاثات الكربون. وتطرح هذه التطورات تحديات كبيرة في أفريقيا، وينبغي أن تعمل الحكومات على النهوض بأسواق الطاقة الإقليمية.

١٦- وناقش محاور آثار انخفاض استهلاك الفحم على التنمية بصفة عامة. ففي أعقاب الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)، يُتوقع أن تصبح القيود المفروضة على استخدام الفحم دائمة. وتؤدي سمعة الفحم السيئة - في المؤتمر ولدى عامة الناس - إلى تفاقم وضع مترد أصلاً يعاني منه منتجو الفحم، بل إنها ساهمت في إفلاس الكثيرين، ولا سيما في الولايات المتحدة. والقيود ضرورية من منظور تغير المناخ، ولكن فرضها مثير للجدل؛ فلا بد من مراعاة مجموعة من التداعيات والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن تقليل الاعتماد على الفحم، بما في ذلك تراجع فرص الحصول على الطاقة. ويمكن أن يسبب إفلاس شركات الفحم أيضاً ضرراً بيئياً، وذلك مثلاً من خلال التدابير غير الملائمة لاستصلاح الأراضي حالما تُغلق المناجم. ولما كان قطاع الفحم يشهد تراجعاً دائماً، فلا بد من إعادة الهيكلة والتنويع في قطاعات أخرى، بطرق تشمل مثلاً تطوير مجال توليد الطاقة الكهربائية في الموقع وبناء منشآت صغيرة الحجم لإنتاج الغاز الطبيعي المسيل أو الأسمدة.

١٧- وتناول محاور آخر التطورات الأخيرة التي شهدتها أسواق الغاز الطبيعي المسيل. فقد سمح هذا الغاز، منذ تطويره في مرحلة مبكرة في الأربعينات من القرن الماضي، بوصول الغاز الطبيعي إلى مواقع لم يكن تشييد خطوط الأنابيب فيها مجدياً اقتصادياً؛ وبالتالي فإن الغاز الطبيعي المسيل كان فيها بمثابة خط أنبوب افتراضي. وثمة عوامل رئيسية ستحدد مستقبل هذا القطاع هي النمو الاقتصادي العالمي، وضرورة اعتماد بدائل أكفأ في استخدام الطاقة، والقيود الناجمة عن إمكانات الإسالة، وتكاليف الشحن وإمكانية فتح أسواق جديدة، والدور الهام للغاز الطبيعي المسيل في توفير السيولة في أسواق الغاز الطبيعي. وظل القطاع يعمل على مدى سنوات في سوق تتسم بعرض مفرط، بسبب ضعف النمو في اليابان وأوروبا، وبطئه في الصين أكثر مما كان متوقعاً. غير أن منطقة شرق آسيا ظلت السوق الرئيسية للغاز الطبيعي المسيل. ونحت الأسعار عموماً نفس منحى أسعار النفط، لأن معظم عقود الغاز الطبيعي المسيل الطويلة الأجل ما فتئت تُربط بالنفط. ويشكل الغاز الطبيعي المضغوط أسلوباً آخر للإمداد بالغاز يشهد أهمية متزايدة ويمكن أن يكمل استخدام الغاز الطبيعي المسيل في ظروف معينة.

١٨- وأشار مندوب إلى أن انخفاض أسعار النفط والغاز قد يؤثر سلباً على التنمية المستدامة في العديد من البلدان الأفريقية. وعلى الرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن أسعار النفط في البلدان المصدرة، فإن هذه الصعوبات يمكن أن تحفز القيادات على السعي لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتحول إلى أنشطة أخرى ذات قيمة مضافة. وشدد مندوب آخر على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا لدعم التنويع والعمالة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

جيم- استعراض جهود الأونكتاد في سبيل تعزيز إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على تلك السلع وتحسين الأمن الغذائي والقدرة التنافسية للصادرات في ضوء أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥
(البند ٤ من جدول الأعمال)

لمحة عامة

١٩- استرشدت المناقشة بوثيقة المعلومات الأساسية الصادرة عن أمانة الأونكتاد بعنوان "استعراض جهود الأونكتاد في سبيل تعزيز إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على تلك السلع وتحسين الأمن الغذائي والقدرة التنافسية للصادرات في ضوء أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥" (TD/B/C.I/MEM.2/34). واستندت المناقشة أيضاً إلى عروض قدمها المحاورون. وشدد الرئيس على أهمية المواضيع المطروحة للنقاش، وهي دعم أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق الأهداف، والأهمية المحورية للسياسات التجارية، وضرورة التصدي لتغير المناخ.

٢٠- وقدمت الأمانة لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ لتقلم المساعدة إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في إطار الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد، ألا وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. ففيما يتعلق بالبحث، نشر الأونكتاد تقريرين يصدران مرة كل سنتين هما حالة الاعتماد على السلع الأساسية ٢٠١٤ (The State of Commodity Dependence 2014)، وتقرير السلع الأساسية والتنمية ٢٠١٥ (Commodities and Development Report 2015). وبخصوص بناء توافق الآراء، عقد الأونكتاد في عام ٢٠١٥ الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية والمنتدى العالمي السادس للسلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، نفذ الأونكتاد عدة أنشطة تهدف إلى تعزيز القدرات على رسم السياسات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في مشروع بشأن المحتوى المحلي في القطاعات الاستخراجية في البلدان المنتجة للمعادن في وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع بعدد من الأنشطة في إطار مجالات مواضيعية أخرى من عمل الأونكتاد كانت لها أهمية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

التخفيف من مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية: مساهمة أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل قيم السلع الأساسية وأهمية شبكات الأمان الاجتماعي

٢١- أكد محاور أن المخاطر الاجتماعية تشكل تحدياً كبيراً أمام أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الريفيين، وأمام سكان المناطق الريفية عموماً. وتؤثر المخاطر الاجتماعية المتصلة بالصحة، التي تتخذ شكل المرض - بما في ذلك الاعتلال أو الإعاقة أو الإصابات في العمل - على سلاسل سير العمل في المزرعة باعتبارها كياناً تجارياً. ويمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى عدم ضمان الدخل وانعدام الأمن الغذائي وانخفاض إنتاجية العمال. وأبرز المحاور ضرورة استفادة البلدان النامية من التجارب الناجحة في نظم الحماية الاجتماعية التي تجمع بين آليات التأمين

والضرائب والإعانات الحكومية لضمان حصول سكان المناطق الريفية على الرعاية الصحية. ويمكن أن تكون نظم المعاشات التقاعدية المدعومة من الحكومة وسيلة لتلبية احتياجات السكان الريفيين، بمن فيهم المنتجون والعمال. وشدد المحاور على أن إدارة المخاطر المحدقة بالمزارعين، في شكل تحويلات نقدية مثلاً، تؤثر تأثيراً إيجابياً على الإنتاجية وعلى الاقتصادات الريفية بوجه عام. وتيسر إدارة المخاطر جميع جوانب الأمن الغذائي، بما في ذلك التوافر والاستخدام والاستقرار، وتسهم من ثم إسهاماً غير مباشر في تحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٨.

٢٢- وأشار مندوب إلى أن المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في البلدان النامية يتقاضون مقابلاً زهيداً من الأسواق، ويبدو أنهم يفتقرون أيضاً إلى فرص الحصول على المعلومات والائتمانات الميسورة التكلفة والأراضي والمياه، ولا يحظون كذلك بمكانة قانونية واجتماعية جيدة في المجتمع. وترداد هذه القيود شدة على النساء والعمال المهاجرين. وأشار محاور إلى أن المشاكل المتعددة التي تواجه المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة على الصعيد العالمي دفعت المجتمع المدني إلى إنشاء حركة من أجل السيادة الغذائية، تطالب بزيادة تمثيل صغار المزارعين، وتدعو من جديد إلى أن تحظى الزراعة بمعاملة مختلفة في منظمة التجارة العالمية؛ ذلك أن قواعد هذه المنظمة تعكس سياسات التسعينات من القرن الماضي، ولكن العالم قد تغير منذ ذلك الحين. ودعا المحاور إلى أن تُطبَّق شروط التحرير تطبيقاً أكثر تبايناً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ذلك أن هذه الأخيرة تُلزم بمزيد من التحرير مما يسهم في تآكل هامش المناورة المتاح لها. وقد أدى نظام منظمة التجارة العالمية الحالي إلى تحكُّم قلة في المناقشات التجارية، وإلى صعوبات في تناول الزراعة في محافل أخرى. وأكد بعض المندوبين هذا الاتجاه، وأعربوا عن الحاجة إلى إتاحة حيز لتجريب السياسات من أجل تحديد ما يصلح منها وما لا يصلح.

٢٣- وشدد بعض المندوبين على أن القوة السوقية قد انتقلت من الوسطاء الحكوميين إلى الكيانات الخاصة الكبيرة والشركات عبر الوطنية. وظهرت أيضاً مخاطر جديدة مرتبطة بالعملة، بموازاة ظهور دوائر جديدة، بما في ذلك في معايير الصحة العامة المتصلة بالأغذية. واستعرض محاور الالتزامات والضمانات المنبثقة من المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، وأشار إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعديل الاتفاق المتعلق بالزراعة، وأكد من جديد ضرورة تعديله ليعكس اعتماد الكثير من البلدان على الزراعة في العمالة والأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، لا تخضع إعانات الصندوق الأخضر للتنظيم على الصعيد الدولي، وبدأت تلوح أدلة نظرية وتجريبية جديدة تشير إلى تأثيرها على التجارة الدولية، ولا سيما لدى مقارنة الفجوة الهائلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فيما يتعلق بإنفاق الفرد على الإعانات الزراعية.

٢٤- وشدد بعض المندوبين على ضرورة تحاور الحكومة والقطاع والمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة لإيجاد سبل إدماج هؤلاء في الاقتصاد الحديث. وأعربوا عن قلقهم من أن المفاوضات المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف لا يُحتمل أن تؤدي إلى نتائج ملموسة لصالح أقل

البلدان نمواً. واتفق بضعة محاورين على أن النظام القائم على القواعد هام لكفالة القدرة على التنبؤ، ولكن ولاية منظمة التجارة العالمية يجب أن تكون قابلة للانتقاد من أجل إتاحة حيز الإبداع اللازم للبلدان لرسم السياسات الداخلية وإدارتها؛ فذاك الأساس الوحيد الذي يمكن أن يسمح لبلدان الشمال وبلدان الجنوب بالتوصل إلى أرضية مشتركة. وذكر مندوب أنه ينبغي للبلدان أن تتفاوض على الهامش المتاح لاتخاذ القرارات بدلاً من التفاوض على القواعد. وأخيراً، أشار بعض المندوبين إلى أهمية اتفاق باريس في سياق الاتفاقية الإطارية، وشددوا على أهمية مراعاة حاجة البلدان النامية إلى دمج سياسات البحث والتطوير والابتكار في الاتفاقات التجارية لتمكين المزارعين من التكيف مع آثار تغير المناخ السلبية على الزراعة.

٢٥- واتفق بعض المندوبين على أن مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في الأجل الطويل تتطلب تحسين إدارة الزراعة، وتعزيز منظمات المزارعين وإقامة شراكات بين الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة من أجل النهوض بتنمية الحيازات الصغيرة. وفي هذا الصدد، تحتاج الحكومات في البلدان النامية إلى توسيع هامش المناورة كي تتمكن من تنفيذ استراتيجيات فعالة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

اجتماع المائدة المستديرة لوحدة الأونكتاد الخاصة المعنية بالسلع الأساسية: تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير السلع الأساسية والتنمية ٢٠١٥ - ماذا بعد؟

٢٦- استرشد تقرير السلع الأساسية والتنمية ٢٠١٥ بمبدأي التركيز على النتائج وتوثيق التعاون مع أصحاب المصلحة، على النحو الذي أكده الأمين العام للأونكتاد في بداية فترة ولايته. ومراعاة لهذين المبدأين اختيرت نتائج من التقرير وأُطلع عليها في عدد من المناسبات واطلع السياسات والوكالات الإنمائية الدولية ومؤسسات التمويل ومنظمات المزارعين وممثلو المجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، استخدمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إسهامات الأونكتاد القائمة على النتائج المستخلصة من التقرير لوضع خريطة طريق لتفعيل إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة في وسط أفريقيا.

٢٧- وأشارت الأمانة إلى التحديات المستمرة التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة، على النحو المبين في التقرير، بما في ذلك محدودية فرص الوصول إلى المدخلات الزراعية (مثل الأسمدة والبذور والأراضي والعمالة) وأسواق الائتمان، ونقص القدرات اللازمة لتسويق الإنتاج بسبب قصور الهياكل الأساسية أو انعدامها، وعدم الحصول على المعلومات عن الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى احتلال موازين القوى في الأسواق لغير صالح ذوي الحيازات الصغيرة. ويقدم التقرير عدداً من الأمثلة على الممارسات السليمة في مجالات شتى، بما في ذلك القيادة السياسية، وآليات التمويل الابتكارية، والزراعة التعاقدية، وتحسين وزيادة التدريب والخدمات الزراعية والمالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، يشدد التقرير على ضرورة وضع وتنفيذ سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية كفيلة بأن تؤدي إلى زيادة إنتاجية أصحاب

الحيازات الصغيرة وإدماجهم في الأسواق. ومما يعترض النماذج الإنمائية الشاملة افتقار عقود الاستثمارات الواسعة النطاق، ولا سيما في أفريقيا، لأحكام تهدف إلى الحفاظ على مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذه التدابير أساسية لزيادة الاستثمار المحلي في القطاع الزراعي. وفي هذا السياق، يبرز التقرير الحاجة إلى وضع سياسات مواتية لذوي الحيازات الصغيرة على المستويات الوطنية وكذلك في الاتفاقات الدولية للتجارة والاستثمار. وهذا التحول في نمط التفكير عامل أساسي لمساعدة المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في تشكيل كيانات تجارية مستدامة. ويؤدي أولئك المزارعون أيضاً دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ. ولذلك ينبغي أن يستهدف تمويل التنمية والتمويل المتعلق بالمناخ في القطاع الزراعي، في المقام الأول، المزارع الصغيرة، فضلاً عن النساء والشباب، الذين يشكلون الأطراف الفاعلة الرئيسية في القطاع الزراعي. ومن أجل تحويل التوصيات الواردة في التقرير إلى إجراءات ملموسة، أشارت الأمانة إلى أن المرحلة المقبلة ستشمل تحديد أنشطة المساعدة التقنية وتمويلها من خلال مبادرات الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة.

٢٨- وأقر المحاورون بأهمية توصيات التقرير وفائدة الممارسات السليمة الواردة فيه. وذكر محاور أن التجارة ليست غاية في حد ذاتها، وأبرزَ التحديات التي تواجهها البلدان النامية والفرص المتاحة لها في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والاستراتيجيات المتعلقة بالسلع الأساسية. وبغية ضمان إسهام هذه الاستراتيجيات في تحسين رفاه الفئات الضعيفة مثل ذوي الحيازات الصغيرة، ينبغي أن تهيب البلدان بيئات ملائمة للأعمال التجارية تساعد على مشاركة ذوي الحيازات الصغيرة في أنشطة الاستثمار والتجارة ولا تعوقها.

٢٩- وركز محاور آخر على الحاجة إلى إيجاد سبل ملموسة لسد الثغرات في المردود والحد من خسائر ما بعد الحصاد في البلدان النامية. وعرض محاور الجهود الناجحة التي بذلتها حكومة إثيوبيا من أجل التوفيق بين مصالح ذوي الحيازات الصغيرة ومصالح أصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة. وقد نفذت الحكومة تدابير مواتية للسوق ومواتية لذوي الحيازات الصغيرة، بما في ذلك خدمات الإرشاد الزراعي والري وتحسين فرص الحصول على الائتمان والتكنولوجيا. ويُلتمس الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض المجالات ذات الأولوية، ويهدف إلى دعم زراعة الحيازات الصغيرة تمشياً مع سياسات أخرى.

٣٠- وأكد محاور أن دعم أصحاب الحيازات الصغيرة سيساعد أيضاً على معالجة مشكلتي الهجرة والبطالة، وشدد على الحاجة الملحة إلى بناء قدراتهم في مسائل التجارة والاستثمار من أجل تمكينهم والسماح لعملهم الجماعي بفرض إدخال التحسينات اللازمة على السياسات الحكومية والمساءلة في المجالات التي تمهم. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح المحاور وضع التقرير في صيغة سهلة الاستخدام ليكون في متناول قادة منظمات المزارعين. وشدد مندوب على ضرورة مساعدة ذوي الحيازات الصغيرة في المضي صوب التحول من خلال دعم يمكنهم من توليد القيمة المضافة. وأخيراً، أعرب المحاورون عن رغبتهم في مواصلة التفاعل مع الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، بغية تحديد فرصة لوضع مشروع تجريبي مشترك.

زيادة الروابط الإنمائية في قطاع السلع الأساسية إلى أقصى حد ممكن: دور السياسات التجارية والسياسات الداعمة للمحتوى المحلي

٣١- تناول محاور أنشطة حوار السياسات المتعلقة بالتنمية القائمة على الموارد الطبيعية الذي تجريه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويوفر منبراً حكومياً دولياً للتعلم من الأقران وتبادل المعارف، يمكن فيه للبلدان المنتجة للمعادن والنفط والغاز أن تصوغ، بالتشاور مع قطاع الصناعات الاستخراجية والمجتمع المدني، حلولاً مربحة للجميع فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والتنمية. ووضع المشاركون في حوار السياسات إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل توليد قيمة مشتركة داخل البلد من مشاريع الصناعات الاستخراجية. ودفع هذا الإطار الحكومات إلى وضع نهج منظم واستراتيجية طويلة الأجل مرنة بما يكفي لمقاومة التقلبات الدورية لأسواق السلع الأساسية. وفيما يلي عوامل النجاح المشتركة، على النحو المبين في الإطار: صياغة رؤية مشتركة طويلة الأجل ونهج منظم من أجل توليد قيمة مشتركة لتحديد كيفية إدماج قطاع الصناعات الاستخراجية في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية الأوسع نطاقاً وكيفية إسهامه فيها؛ وتوصل الحكومات والقطاع الخاص إلى فهم جماعي للسياق الأساسي بما يشمل آخر مستجداته؛ وإنشاء منابر لتبادل المعلومات من أجل ضمان تدفقها الدائم. وأشار المحاور إلى أن الإطار يمكن أن يصبح أداة هامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان ذات الصناعات الاستخراجية، بطرق تشمل وضع استراتيجيات لتوليد القيمة داخل البلد من خلال الاستعراضات القطرية، وإعداد مصنف حول الممارسات المتبعة. وفي هذا الصدد، قدم مندوب تفاصيل عن مشروع ينفذه الأونكتاد حالياً يهدف إلى بناء القدرة على تصميم إطار للمحتوى المحلي في تشاد.

٣٢- وتناول محاور آخر هامش المناورة المتاح في إطار منظمة التجارة العالمية لقطاعات السلع الأولية. ويُعرّف هامش المناورة بأنه نطاق السياسات الاقتصادية المحلية الذي تصوغه الالتزامات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وينص الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية صراحة على هذا الهامش للمناورة بمعناه التقليدي، ومع ذلك لا تزال هناك تفاوتات بين البلدان النامية يمكن أن تطرح مشاكل في تحقيق الأهداف الإنمائية. وينبغي أن تركز الجهود على هذه التفاوتات، من خلال رصد دقيق لإجراءات الانضمام إلى المنظمة وآثارها القانونية على البلدان النامية.

٣٣- وشدد مندوب على الحاجة إلى إقامة توازن ملائم بين هامش المرونة المتاح للسياسات الوطنية والالتزامات الدولية. ويوجد في كثير من الأحيان تناقض بين هامش المرونة القانوني والفعلي. فرغم أن هناك حق قانوني فيما يتعلق بتقديم الإعانات، على سبيل المثال، تواجه الحكومات في تطبيقه قيوداً في الميزانية. وسلط المندوب الضوء على طرق تجسيد هامش المناورة في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة واتفاقات منظمة التجارة العالمية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والمرونة بموجب شروط مشروع. وثمة مشاكل محتملة مرتبطة بهامش المناورة المتاح للبلدان النامية. فأولاً، يمكن أن يؤثر استخدام أو سوء استخدام

هذا الهامش في أحد البلدان النامية، سعياً لتحقيق أهداف سياسية مشروعة في قطاع السلع الأساسية، تأثيراً سلبياً في البلدان النامية الأخرى. وثانياً، هناك تفاوت في هامش المناورة المتاح في جميع البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، ألزمت بلدان كثيرة بالتزامات بموجب الإطار الموسع لمنظمة التجارة العالمية لدى انضمامها إليها، الأمر الذي ينطوي على اختلافات في الالتزامات القانونية الواقعة على مجموع الأعضاء، فيما يتعلق مثلاً بالقيود التجارية، وهي مسألة ذات أهمية خاصة في قطاع السلع الأساسية. وتشمل الحلول المقترحة ما يلي: المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الامتيازات الجمركية في مجال التصدير التي يتعين إدراجها في جداول الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة؛ وإدراج الالتزامات القائمة بموجب إطار المنظمة الموسع في الجداول؛ وتطبيق الاستثناءات الاقتصادية ذات الصلة المرتبطة بالاستيراد تحديداً بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة؛ وآلية لضمان الصادرات استناداً إلى السعر و/أو المخفضات الكمية.

٣٤- وقدم محاور تحليلاً إضافياً لما يترتب على بعض قواعد التجارة والاتفاقات الموجودة من آثار في إقامة الروابط في قطاع السلع الأساسية، بما في ذلك آثار اتفاقات التجارة الحرة، التي تقيد الضرائب المفروضة على الصادرات في مبالغ محددة. وعلاوة على ذلك، أدت الشروط المتعلقة بالمحتوى المحلي والأداء المنصوص عليها في اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى اختلاف الممارسات في المشتريات الحكومية ومشتريات المؤسسات المملوكة للدولة.

٣٥- وأيد عدة مندوبين تركيز المحاورين على ضرورة الحصول على بعض الامتيازات التجارية لإتاحة هامش المرونة. وهناك تناقضات واضحة بين ضوابط منظمة التجارة العالمية والأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وأكد بضعة محاورين أن هناك مجالاً للتحسين في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وقواعد منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بشأن السياسات التجارية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. وينبغي أن ينطوي تحسين القواعد التي تنظم التجارة المتعددة الأطراف أيضاً على تحسين المناقشات المتعلقة بالسياسات في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإتاحة فرص متكافئة للبلدان النامية التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٦- وشدد محاور آخر على ضرورة توخي الحذر عند التفاوض على معاهدات الاستثمار لأنها يمكن أن تقيد هامش المناورة المتاح للبلدان. فقد سمحت شروط الاستثمار التي تنص عليها معاهدات الاستثمار الثنائية، مثل المعاملة العادلة والمنصفة وتضارب المصالح، للعديد من المستثمرين الأجانب برفع دعاوى ضد حكومات البلدان المضيفة.

آثار تغير المناخ

٣٧- فيما يتعلق باتفاق باريس المبرم في سياق الاتفاقية الإطارية، أشار محاور إلى أن الضغط الذي يفرضه انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الاقتصادات المعتمدة على النفط يشكل تحدياً لكن يمكن أن يتحوّل إلى فرصة إذا نوعت البلدان اقتصاداتها لتشمل قطاعات أخرى غير النفط.

٣٨- وشدد محاور آخر على أن تغير المناخ تهديد كبير للنظم الغذائية والأمن الغذائي في أفريقيا، وأكد ضرورة التصدي لهذا التهديد من خلال العمل الجماعي، فدعا الوكالات الإنمائية إلى إيجاد سبل بديلة لمعالجة المشكلة، بدلاً من اتباع نهج تجزيئي. ويجب أن تعطى الأولوية على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس إلى أن الانكماش الشديد الذي شهدته بحيرة تشاد على مر السنين شاهدٌ مباشرٌ على تأثير تغير المناخ على السكان المحليين. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى أن آثار المشاكل البيئية لا تنحصر داخل الحدود الوطنية، يجب أن تأتي الحلول من المجتمع الدولي.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٩- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، السيد مالوم بامانغا عباس (تشاد) رئيساً له والسيدة كارين سمولر (المعهد الدولي للتنمية المستدامة) نائبة للرئيس - مقرر.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٠- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/32. ومن ثم، كان جدول الأعمال كالاتي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية
- ٤- استعراض جهود الأونكتاد في سبيل تعزيز إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على تلك السلع وتحسين الأمن الغذائي والقدرة التنافسية للصادرات في ضوء أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥
- ٥- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم - نتائج الاجتماع

٤١ - اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات (انظر الفصل الأول).

دال - اعتماد تقرير الاجتماع
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٢ - في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائبة الرئيس - المقررة بأن تقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

الصين	إثيوبيا
كندا	إكوادور
كوت ديفوار	باكستان
الكويت	بوروندي
كينيا	بولندا
مصر	تشاد
المملكة العربية السعودية	تونس
ناميبيا	الجزائر
نيبال	جزر البهاما
نيكاراغوا	جمهورية أفريقيا الوسطى
الولايات المتحدة الأمريكية	السنغال
اليونان	شيلي

٢ - وكانت الدولة المراقبة غير العضو التالية ممثلة في الدورة:

دولة فلسطين

٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

أمانة الكومنولث

الاتحاد الأوروبي

المنظمة الدولية للكاكاو

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الجنوب

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين. وللاطلاع على قائمة المشاركين المسجلين، انظر الوثيقة

.TD/B/C.I/MEM.2/INF.8

- ٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:
 مركز التجارة الدولية
 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثلة في الدورة:
 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
 منظمة العمل الدولية
 منظمة السياحة العالمية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
 الفئة العامة:
 الابتكارات والشبكات الإنمائية
 المعهد الدولي للتنمية المستدامة
 الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
 شبكة العالم الثالث